

Distr.: General
26 June 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الرابعة عشرة المستأنفة

فيينا، 4-8 أيلول/سبتمبر 2023

البند 2 من جدول الأعمال

أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الفساد

الدروس المستفادة من آليات الاستعراض الأخرى بشأن تشغيلها والانتقال إلى مرحلة تالية: خبرات مجمعة في سياق عمليات الانتقال في آليات الاستعراض الأخرى للأقران (الجزء الأول)

مذكرة من الأمانة

ملخص

تتضمن هذه المذكرة استعراضاً للخبرات المجمعة في سياق ست من آليات استعراض الأقران فيما يتعلق بانتقالها من مرحلة الاستعراض الأولية إلى مرحلة متابعة الاستعراض، وكذلك الإصلاحات المؤسسية الأخرى والدروس المستفادة. وينبغي أن تُقرأ المذكرة بالاقتران مع إضافتها (CAC/COSP/IRG/2023/8/Add.1)، التي تتضمن استعراضاً لتسعة أبعاد محتملة للتغييرات المدخلة على آليات استعراض الأقران، استناداً إلى عمليات الانتقال التي حدثت في الآليات قيد النظر. ويسلط الملخص الختامي في إضافة هذه المذكرة الضوء على الاتجاهات المشتركة التي قد ترغب الدول الأطراف في أخذها في الاعتبار عند تصميمها للمرحلة التالية من آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مع ضمان أن تظل الآلية مناسبة من الناحية العملية وقابلة للإدارة، وأن تظل مبادئ الشفافية والكفاءة وعدم التدخل والشمولية والحياد تمثل الركائز الأساسية لهذه العملية.

أولاً - مقدمة

1- بدأ فريق استعراض التنفيذ، في دورته الثالثة عشرة المستأنفة الأولى والثانية، مناقشة الأعمال التحضيرية للمرحلة التالية من آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتتضمن المذكرة من الأمانة عن أداء الآلية والتدابير اللازمة لإنجاز المرحلة الأولى من الآلية، إضافة إلى الاعتبارات الأولية المتعلقة بالمرحلة التالية (CAC/COSP/IRG/2022/9)، قائمة بالولايات الحالية فيما يتعلق بمرحلة الاستعراض التالية، واقترحت الخطوات التي قد يود فريق استعراض التنفيذ النظر فيها عند اختتام المرحلة الحالية والشروع في المرحلة التالية من الآلية.



2- وأشار متكلمون أثناء المداولات إلى أنه ينبغي أيضا مراعاة الدروس المستفادة والممارسات الجيدة الناشئة عن آليات الاستعراض الأخرى ذات الصلة عند تصميم المرحلة الثانية من آلية استعراض التنفيذ، وذلك من أجل ضمان أوجه التآزر مع آليات الاستعراض تلك. وفي هذا الصدد، وللاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها الآليات الأخرى التي تجاوزت بالفعل المرحلة الأولى، طلب فريق آلية استعراض التنفيذ إلى الأمانة دعوة متكلمين من أمانات أخرى، وإعداد ورقة تتضمن تحليلا للدروس المستفادة من آليات الاستعراض القائمة للصدوك الإقليمية والقطاعية والدولية ذات الصلة لكي ينظر فيها الفريق.

3- وتتضمن هذه المذكرة وإضافتها استعراضا للخبرات المجمع في سياق ست من آليات استعراض الأقران فيما يتعلق بانتقالها من مرحلة الاستعراض الأولية إلى مرحلة متابعة الاستعراض، وكذلك الإصلاحات المؤسسية الأخرى والدروس المستفادة. ويجري النظر في أكبر أربع آليات قائمة لاستعراض الأقران في مجال منع الفساد وغسل الأموال، وآليتين رئيسيتين أخريين لاستعراض الأقران تابعتين للأمم المتحدة، وهي:

(أ) مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا؛

(ب) فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية؛

(ج) آلية منظمة الدول الأمريكية لمتابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد (MESICIC)؛

(د) الفريق العامل المعني بمكافحة الرشوة في المعاملات التجارية الدولية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

(هـ) آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها؛

(و) استعراض الأمم المتحدة الدوري الشامل.

ولم يجر تناول استعراضات أقران أخرى تتطرق إلى المسائل المتعلقة بالفساد دون التركيز تحديدا على هذا المجال نظرا لاعتبارات الجدوى⁽¹⁾.

4- وتتضمن المذكرة الحالية وإضافتها تحليلا لتشغيل آليات استعراض الأقران الست، والخبرات المستمدة من تشغيلها، والإصلاحات الهامة التي أجريت منذ إنشائها. وقد أجري العديد من إصلاحات آليات استعراض الأقران في مرحلة الانتقال من مرحلة استعراض إلى أخرى. وجاءت تغييرات أخرى نتيجة لعمليات تقييم الآليات المنتظمة التي تجريها الدول الأطراف، والخبرات العملية المكتسبة في سياق إجراء استعراضات الأقران، بما في ذلك الجهد الإداري المبذول ومعالجة حالات التأخير. وركزت الإصلاحات على عدة عناصر، منها تنظيم مختلف مراحل الاستعراض (جمع المعلومات، والحوار مع الدولة الطرف المستعرضة، والتقييم، والمتابعة) أو الجوانب الأوسع نطاقا للاستعراض (على سبيل المثال نطاقه المواضيعي أو مشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول). وجميع هذه العناصر مشمولة بمصطلح "عمليات الانتقال" المستخدم في هذه المذكرة وإضافتها.

5- وأعدت هذه المذكرة وإضافتها استنادا إلى بحوث مكتبية ومقابلات مع خبراء أجريت مع أعضاء أمانات آليات استعراض الأقران ذات الصلة. وتُقدَّر مع الامتنان الرغبة في تبادل الخبرات والحديث صراحة عن التحديات

(1) من هذه الآليات آلية استعراض النظراء الخاصة بشراكة الاتحاد الأفريقي الجديدة لتنمية أفريقيا، وآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والآلية المعنية بسيادة القانون الأوروبية، ولجنة استعراض الشؤون الاقتصادية والتنموية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وآلية استعراض السياسة التجارية التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

التي قد تكون موجودة في الاستعراضات. وبالإضافة إلى المعلومات التي جُمعت من خلال المقابلات، جرى الرجوع إلى الوثائق المتاحة للجمهور والأدبيات الأكاديمية ذات الصلة⁽²⁾.

6- وتتضمن هذه المذكرة لمحة عامة ومقارنة بين آليات استعراض النظراء الست، بما يشمل تصميمها الأساسي، وسماتها المحددة، وأهم الإصلاحات التي أُدخلت منذ إنشائها. وتتضمن إضافة هذا التقرير استعراضاً لتسعة أبعاد محتملة للتغييرات في آليات استعراض الأقران، استناداً إلى عمليات الانتقال التي جرت في الآليات. ويقدم القسم المتعلق بأوجه التأزر الوارد في الإضافة معلومات عن الجهود الجارية لتعزيز أوجه التأزر بين آليات الاستعراض والاعتبارات الإضافية المحتملة في هذا الصدد. ويتضمن القسم الختامي من الإضافة تلخيصاً للاتجاهات المشتركة، وكذلك ملاحظات واستنتاجات، بينما يحدد القسم الأخير الخطوات التالية الممكنة. وتسعى هذه المذكرة وإضافتها إلى تقييم محايد يستند إلى الحقائق، دون تقديم توصيات إلى فريق استعراض التنفيذ بشأن الإصلاحات المستوصبة مع انتقال آلية استعراض التنفيذ إلى مرحلتها الثانية. ويُشار أيضاً إلى أن الخبرات المجمعّة ذات الصلة بآلية استعراض التنفيذ نفسها لم تدرج، إذ قدمت إلى الفريق في دورته الرابعة عشرة مذكرة منفصلة أعدتها الأمانة بشأن الدروس المستفادة والآراء المتعلقة بالمجالات المحتملة لتحسين الآلية (CAC/COSP/IRG/2023/3)، ويشكل الموضوع جزءاً من المداولات المنتظمة لفريق استعراض التنفيذ.

ثانياً - ست آليات لاستعراض الأقران

ألف - مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا

7- تستعرض مجموعة الدول المناهضة للفساد (المجموعة) الامتثال لمعايير مجلس أوروبا لمكافحة الفساد، بما في ذلك اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد وبروتوكولها الإضافي واتفاقية القانون المدني بشأن الفساد. ولا تقتصر عضوية المجموعة، التي أنشئت في إطار اتفاق جزئي موسع تابع لمجلس أوروبا، على الدول الأعضاء في مجلس أوروبا. فيجوز لأي دولة شاركت في صياغة الاتفاق الجزئي الموسع أن تنضم عن طريق إخطار الأمين العام لمجلس أوروبا. وعلاوة على ذلك، فإن أي دولة تصبح طرفاً في اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد أو اتفاقية القانون المدني بشأن الفساد تنضم تلقائياً إلى المجموعة وإجراءات التقييم الخاصة بها. وتضم المجموعة حالياً 48 دولة عضواً (منهم 46 دولة أوروبية، بالإضافة إلى كازاخستان والولايات المتحدة الأمريكية). وقد ركزت المجموعة، التي أنشئت في عام 2000، بعد إنشاء الفريق العامل المعني بمكافحة الرشوة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بفترة وجيزة، في المقام الأول على استعراض الفساد في القطاع العام. وقد تحول النطاق المواضيعي للاستعراضات التي تجريها المجموعة على مدى المراحل الخمس التي مرت بها الآلية منذ إنشائها، حيث كان التركيز في البداية على مدى ملاءمة التشريعات والجوانب القمعية لمكافحة الفساد، وأصبح التركيز لاحقاً لا يقتصر على التشريعات فقط وإنما يشمل أيضاً تنفيذها الفعلي، وكذلك التوجه نحو منع الفساد وتعزيز النزاهة فيما يتعلق بأعضاء البرلمان والقضاة وأعضاء النيابة العامة وكبار المسؤولين التنفيذيين في الحكومة المركزية وأجهزة إنفاذ القانون وشفافية تمويل الأحزاب.

8- ويستند كل استعراض إلى استبيان للتقييم الذاتي، واستعراض مكتبي يجريه فريق التقييم، وزيارة قُطرية لمدة أسبوع، تتضمن إجراء حوارات مع طائفة واسعة من الموظفين العموميين، فضلاً عن ممثلين من المجتمع المدني. ويضم فريق التقييم خبراء تعيينهم الدول الأعضاء. وتقدم الأمانة وفريق التقييم تقييماً للفوائد والسياسات والترتيبات المؤسسية، بالإضافة إلى توصيات مقترحة تقدم إلى الدولة العضو المستعرضة. ويناقش التقرير القُطري في

(2) بغرض حماية الهوية والحفاظ على السرية بالنسبة للمحاورين في الأمانات المعنية، لا توجد اقتباسات حرفية أو إشارات محددة إلى المقابلات في الصفحات التالية. ولضمان سهولة قراءة الوثيقة، لا توجد إشارات إلى الأدبيات الأكاديمية. ويرد في الحواشي عدد محدود من الإشارات إلى وثائق أخرى حسب الاقتضاء.

الجلسات العامة للمجموعة، التي يحضرها خبراء تقنيون وليس دبلوماسيون. وبعد البت في الطلبات التي يمكن أن تقدمها الدول الأعضاء لإجراء تغييرات، تعتمد الجلسة العامة التقرير القطري والتوصيات من خلال مبدأ "توافق الآراء ناقصا صوتا واحدا"⁽³⁾. وفي حين أن نشر التقارير القطرية على الصفحة الشبكية للمجموعة طوعي بالنسبة للدولة العضو المستعرضة، فقد أصبح ذلك ممارسة متبعة.

9- ومتابعة التوصيات هي عملية منظمة وإلزامية، حيث يتعين على الدولة العضو المستعرضة تقديم "تقرير حالة" بعد 18 شهرا، وتقوم المجموعة باستعراض هذا التقرير مرة أخرى، مما يؤدي إلى إصدار تقرير الامتثال الذي يقيم ما إذا كان قد جرى تنفيذ التوصيات المقدمة إلى الدولة العضو في تقرير التقييم. ويكون لدى الدولة العضو بعد ذلك 18 شهرا أخرى لمعالجة المجالات التي خلص تقرير الامتثال إلى عدم تنفيذ التوصيات فيها أو تنفيذها جزئيا. ويسفر التقييم الذي تجريه المجموعة عن إصدار إضافة لتقرير الامتثال، وفي حالة الاستمرار في عدم التنفيذ، تتخذ المجموعة إجراءات أخرى (مثل إرسال رسائل رسمية إلى الدولة العضو المستعرضة تفت النظر إلى عدم تنفيذ التوصيات ذات الصلة على نحو كاف، وإرسال بعثات رفيعة المستوى، وإعلان عدم الامتثال).

10- وفيما يلي أهم التغييرات التي أدخلت على عملية تقييم المجموعة منذ إنشائها:

- (أ) تغييرات في مجال التركيز في جولات الاستعراض المختلفة، على النحو المذكور أعلاه؛
- (ب) وضع نظام للامتثال، يشمل إجراءاته وأجاليه المحددة؛
- (ج) التوضيح المستمر لمعايير التقييم بغرض استبانة عدم التنفيذ أو الامتثال للتوصيات.

باء - فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية

11- تهدف فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (فرقة العمل) إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. ووضعت فرقة العمل قائمة من 40 توصية مع مسرد لمصطلحات محددة وملاحظات تفسيرية ('معايير فرقة العمل'). وتضم فرقة العمل 39 عضوا، وتقع أكثر من 200 ولاية قضائية في إطار شبكتها العالمية، معظمها من الأعضاء في آليات استعراض إقليمية على غرار فرقة العمل. وتستعرض فرقة العمل الامتثال التقني (أي ملائمة الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية الوطنية) وفعالية هذه الأطر. وتوجد منهجية شاملة لإجراء التقييمات، وتجري الاستعراضات المتعلقة بالجودة والاتساق بغرض ضمان تطبيق المعايير والمنهجية على نحو متسق. وقد نشرت التوصيات للمرة الأولى في عام 1990، وجرى تنقيحها بالكامل في عام 2012. ومنذ ذلك الحين، يجري تنقيح معايير فرقة العمل دوريا للتصدي للتهديدات الجديدة والمستجدة، بما في ذلك التنقيحات التي يبدأ سريانها خلال جولة التقييم.

12- وتستند التقييمات المتبادلة لفرقة العمل وشبكتها العالمية إلى استعراضات مكتبية وزيارات ميدانية تقوم بها فرقة تقييم تتألف من خبراء من الأعضاء والمراقبين، بما يشمل "هيئات التقييم" وغير ذلك من المنظمات الدولية. ويعين الرئيس أعضاء فريق التقييم ويجري اختيارهم من مجموعة المقيمين المدربين بحسب الخبرة المطلوبة للتقييم، بما في ذلك اللغة والخلفية القانونية. وتشكل المشاورات مع السلطات المختصة وأصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، جزءا من الزيارات. ويصوغ المقيمون تقرير تقييم مشترك يتضمن النتائج الرئيسية والإجراءات الموصى بها لتحسين الامتثال التقني والتنفيذ الفعال لمعايير فرقة العمل في البلد الذي يجري تقييمه. ويخضع التقرير لدورات متعددة من المناقشة والاستعراض بين البلد الذي يجري تقييمه والمقيمين قبل أن يُنظر فيه في اجتماعات فرقة العمل وهيئات الاستعراض الإقليمية، فضلا عن الأفرقة العاملة ذات الصلة. واعتمد

(3) هذا يعني أن القرارات المتعلقة بالتوصيات تتخذ بالإجماع فيما بين الدول الأعضاء؛ مع استبعاد الدولة العضو المستعرضة من التصويت.

التقرير بتوافق الآراء في الجلسة العامة لفرقة العمل أو الهيئة الإقليمية، رهنا بأي تغييرات تنشأ عن المناقشة العامة. وتتم المتابعة من خلال عملية متابعة منتظمة، وهي الآلية المنطبقة تلقائياً بالنسبة للبلدان التي تعاني من أوجه قصور أقل خطورة، حيث يقدم البلد الذي يجري تقييمه تقارير بشأن التقدم المحرز خلال ثلاث سنوات من اعتماد التقرير. وتطبق المتابعة المعززة في البلدان التي تعاني من أوجه قصور أكثر خطورة، والتي تقدم عموماً تقارير مرحلية سنوياً. ويمكن أيضاً أن تخضع البلدان التي يتبين أن لديها أوجه قصور كبيرة للرصد عن طريق الإحالة إلى فريق استعراض التعاون الدولي، وهو ما يستتبع عادة الاتفاق على خطة عمل لمعالجة أوجه القصور وتقييم تنفيذ خطة العمل المذكورة من جانب فريق عامل إقليمي، يشار إليه باسم الفريق المشترك، فضلاً عن التزامات سياسية رفيعة المستوى من جانب السلطة القضائية المقيّمة بإجراء الإصلاحات اللازمة. وقائمة البلدان الخاضعة للرصد المعزز علنية، وتجري الموافقة على الخروج من الرصد المعزز في إطار الفريق المشترك وفريق استعراض التعاون الدولي والجلسة العامة لفرقة العمل.

13- وفيما يلي أهم التغييرات التي أدخلت على التقييمات المتبادلة لفرقة العمل:

(أ) بين الجولتين الثالثة والرابعة، اعتمدت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية نهجاً أكثر شمولاً يركز على تقييم فعالية التنفيذ بالإضافة إلى الامتثال الفني، وأتبع النهج القائم على المخاطر لاستكمال التركيز في السابق على الامتثال. وأسفر ذلك عن إضافة نواتج فورية لتقييم الفعالية وإجراء تنقيح شامل للمنهجية؛

(ب) استحدثت "عملية تحديد النطاق" في بداية كل عملية للتقييم للمساعدة على تركيز التقييمات على المجالات الأكثر عرضة للخطر وعلى المعايير التي تم فيها تحديد أوجه قصور خطيرة أو تغييرات كبيرة. وجرى تعزيز عملية تحديد النطاق وتوسيع نطاقها من أجل الجولة التالية من التقييمات المتبادلة.

جيم- آلية منظمة الدول الأمريكية لمتابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد

14- اعتمدت آلية منظمة الدول الأمريكية لمتابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد (آلية اتفاقية البلدان الأمريكية) في عام 1996، وتعمل هذه الآلية منذ عام 2002. وباستثناء بربادوس، شاركت جميع الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية في استعراضات الآلية. والهيئتان الرئيسيتان هما لجنة الخبراء، التي تتألف من مندوبي الدول، والأمانة الفنية، التي تستضيفها منظمة الدول الأمريكية. وأجريت ست جولات من استعراض الأقران، وجرى فيها تغييرات من حيث نطاق التقييم، والبلدان المشاركة، وسير عمل الاستعراض.

15- ونموذج الاستعراض يشبه إلى حد كبير النموذج الخاص بمجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا وذلك الخاص بالفريق العامل المعني بمكافحة الرشوة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتعمم الأمانة استبياناً للتقييم الذاتي، تعزز أسئلة إضافية تحدد الأمانة أو البلدان الأعضاء أو أصحاب المصلحة الآخرون. وبالتوازي مع تقديم الردود على الاستبيان، يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تقدم مزيداً من المعلومات بمبادرة منها. وتضطلع بالزيارات القطرية التي تشمل إجراء مشاورات مع جهات فاعلة حكومية وغير حكومية مجموعة فرعية تتألف من مندوبين من دولتين طرفين والأمانة. ويعد الفريق الفرعي والأمانة مشروع تقرير أولي يجري تنقيحه من خلال مزيد من المشاورات مع الدولة الطرف المستعرضة. وتتألف لجنة الخبراء بأكملها التقرير الأولي الناتج عن ذلك، بغية صياغة قائمة بالتوصيات وإقرارها في نهاية المطاف. وتنتشر التوصيات والتقارير القطرية على الإنترنت، ويعاد النظر فيها خلال دورات الاستعراض اللاحقة. وعلى العكس من مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا والفريق العامل المعني بمكافحة الرشوة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تعتمد آلية متابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد التوصيات بتوافق الآراء، أي أنه يتعين الحصول على موافقة الدولة الطرف المستعرضة. ويقوم الأقران بمتابعة التوصيات خلال دورة الاستعراض التالية.

16- وفيما يلي أهم التغييرات التي أدخلت على آلية اتفاقية البلدان الأمريكية منذ إنشائها:

(أ) استحداث الزيارات الفُطرية في مرحلة الانتقال من الجولة الثالثة إلى الجولة الرابعة؛

(ب) بصورة موازية، زيادة التركيز على التنفيذ الفعلي للتشريعات؛

(ج) عدة تغييرات في المواضيع التي يركز عليها الاستعراض.

دال- الفريق العامل المعني بمكافحة الرشوة في المعاملات التجارية الدولية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

17- أنشئ الفريق العامل المعني بمكافحة الرشوة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الفريق العامل المعني بمكافحة الرشوة) في عام 1994 ويتألف حاليا من 44 عضوا (38 بلدا عضوا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وستة بلدان أخرى انضمت إلى الفريق). ويراقب الفريق العامل المعني بمكافحة الرشوة تنفيذ اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (1997)، وتوصية المجلس من أجل المضي قدما في مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية (2021)، وصكوك تتناول الفساد في مجالات الضرائب والمساعدة الإنمائية وائتمانات التصدير والمؤسسات المملوكة للدولة. وأعضاء الفريق العامل المعني بمكافحة الرشوة هم في الغالب خبراء من مستوى البلدان الأعضاء (مثل المسؤولين الحكوميين وموظفي إنفاذ القانون). وتغطي الاستعراضات كامل الاتفاقية والصكوك الأخرى المذكورة أعلاه، ومر الفريق العامل المعني بمكافحة الرشوة بعدة مراحل حيث كان التركيز في البداية على ملاءمة التشريعات الوطنية، وتنفيذ القوانين والسياسات وفعاليتها في المراحل اللاحقة. وخلال المرحلتين الثالثة والرابعة جرى التركيز بشكل أكبر على الإنفاذ، والمخاطر المحددة بالنسبة للدول الأطراف المستعرضة، والممارسات الجيدة، حيثما كان ذلك مناسباً، والمواضيع التي استجرت مؤخرًا.

18- وتجرى الاستعراضات وفقا لمنهجية استعراض يتفق عليها الأعضاء⁽⁴⁾. وهي تبدأ باستبيان موحد للتقييم الذاتي وقائمة بأسئلة مكملة. وتصدر الأمانة هذه القائمة، وهي تستند إلى مشاورات مع الأعضاء وبحوث مستقلة. واستنادا إلى هذه المواد، يجري فريق تقييم مؤلف من خبراء من بلدين عضوين وموظفين من الأمانة زيارة فُطرية. وخلال زيارة ميدانية تستغرق ما بين أربعة وخمسة أيام، يجري التشاور مع المسؤولين الحكوميين (منهم موظفو التحقيق والادعاء العام)، والبرلمانيين، وممثلي أعضاء الجهاز القضائي، وأعضاء المهن القانونية والمحاسبية، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني. ويقوم فريق التقييم لاحقا بإعداد مشروع تقرير التقييم وتوصياته، وإطلاع الدولة الطرف المستعرضة عليه بغرض التعليق وتصحيح الأخطاء الوقائية. ويجري تبادل الوثيقتين مع أعضاء الفريق العامل لمناقشتهما واعتمادهما في نهاية المطاف في الجلسات العامة للفريق العامل من خلال مبدأ "توافق الآراء ناقصا صوتا واحدا". وتنتشر تقارير التقييم والتوصيات على الصفحة الشبكية للفريق العامل، مصحوبة ببيان صحفي⁽⁵⁾. وبعد الاستعراض، يستمر الضغط من أجل تنفيذ التوصيات من خلال إعادة النظر في التوصيات من المراحل السابقة خلال دورة الاستعراض التالية، والإشارة علنا، عند الاقتضاء، إلى عدم كفاية أنشطة المتابعة، وإرسال رسائل رفيعة المستوى إلى الدولة الطرف المستعرضة، والاضطلاع ببعثات رفيعة المستوى أو تقنية إلى العاصمة إذا لم يتحسن سجل التنفيذ.

19- وفيما يلي التغييرات الأهم التي أدخلت على الفريق العامل المعني بمكافحة الرشوة منذ إنشائه:

(4) انظر الرابط التالي: Error! Hyperlink reference not valid.

www.oecd.org/corruption/countrymonitoringoftheoecdanti-briberyconvention.htm

(5) انظر الرابط التالي: Error! Hyperlink reference not valid.

www.oecd.org/corruption/anti-bribery/anti-briberyconvention/oecdworkinggrouponbriberyininternationalbusinessstransactions.htm

- (أ) الانتقال من الاستعراضات المكتبية إلى الزيارات الميدانية بين المرحلتين الأولى والثانية؛
- (ب) بصورة موازية، زيادة التركيز على التنفيذ الفعلي للتشريعات؛
- (ج) مزيد من الاستعراضات "المصممة خصيصاً" منذ المرحلة الثالثة، مع التركيز على تحديات أو مخاطر محددة وتسهيل الضوء على الممارسات الجيدة في الدولة الطرف المستعرضة؛
- (د) "تمو عضوي" في الموضوعات التي يركز عليها الفريق العامل، مما أدى إلى اعتماد توصية عام 2021 بشأن مكافحة الرشوة.

هاء - آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها

20- أُطلقت آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها (آلية استعراض التنفيذ) في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وهي عملية استعراض من الأقران تستعرض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية من قبل 189 طرفاً؛ وبروتوكول منع وجمع ومعاينة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال من قبل 181 طرفاً؛ وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو من قبل 151 طرفاً، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة من قبل 122 طرفاً. وستجري عملية الاستعراض من خلال أربع مراحل استعراض مدة كل منها سنتان، تقابل أربع مجموعات مواضيعية من مواد الصكوك الأربعة التي سيجري استعراضها حتى عام 2030. وعملية الاستعراض مصممة بحيث تتم على نحو متعاقب من جانب الأطراف المستعرضة في ثلاث مجموعات. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت المجموعات الثلاث جميعها قد بدأت مرحلة الاستعراض الأولى، ولكن لم يكن قد تم الانتهاء من أي استعراض قُطري. وفي الجلسة العامة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، سوف يجري استعراض عام بغرض تيسير تبادل الخبرات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة والتحديات واستبانة الاحتياجات من المساعدة التقنية.

21- وتستند آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة أساساً إلى عناصر مكتبية؛ وتجري الاستعراضات من خلال منصة RevMod على الإنترنت⁽⁶⁾، ولا يتوخى القيام بزيارات قُطرية، ما لم تقرر البلدان خلاف ذلك على أساس طوعي. وتبدأ العملية باستبيان للتقييم الذاتي، يشجع الطرف قيد الاستعراض على التشاور بشأنه على نطاق واسع (بما في ذلك مع أصحاب المصلحة غير الحكوميين، على أساس طوعي). وبمجرد تقديم المعلومات المطلوبة عن طريق نظام RevMod، يبدأ الاستعراض الذي يجريه خبراء من دولتين طرفين معيّنتين عشوائياً. واستناداً إلى المعلومات المتاحة، يقدم الخبراء تعقيبات كتابية إلى الطرف قيد الاستعراض وقد يستتبع ذلك إجراء حوارات. وفي المرحلة النهائية من كل مرحلة من مراحل الاستعراض، تصاغ قائمة بالملاحظات وخلصات للملاحظات يحددان الثغرات المحتملة في التنفيذ، والتحديات، والممارسات الجيدة، والاقتراحات، والاحتياجات من المساعدة التقنية. وينبغي الاتفاق على قوائم الملاحظات والخلصات بين الدول المستعرضة والأطراف قيد الاستعراض، وإتاحتها للأفرقة العاملة التابعة لمؤتمر الأطراف، مع إمكانية استثناء العناصر التي يعتبرها الطرف قيد الاستعراض سرية. ويتفق المستعرضون والأطراف قيد الاستعراض أيضاً على خلاصة مقتضبة (500 كلمة) للملاحظات، تتاح للمؤتمر وأفرقه العاملة. وكما هو الحال في آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يمكن للطرف قيد

(6) نظام RevMod هو منصة إلكترونية تسهل الاتصال بين الدول الأطراف وخبراء الاستعراض والمنظمات غير الحكومية. وتستخدم الأطراف قيد الاستعراض المنصة لتحميل الردود على استبيان التقييم الذاتي والوثائق الأخرى المتصلة بالاستعراض. ويمكن للمنظمات غير الحكومية تقديم بيانات. وبمجرد الانتهاء من تقييم المواد، يستخدم نظام RevMod لإبلاغ الطرف قيد الاستعراض بملاحظات وتوصيات المستعرضين الخبراء ولتيسير الحوار بين الجانبين.

الاستعراض أن ينشر طوعاً التقييم الذاتي ومواد أخرى، ويُشجّع على تبادل المعلومات بشأن التقدم المحرز في الاستجابة للملاحظات مع المؤتمر وأفرقتها العاملة.

22- ولا تزال آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة، التي لم تبدأ إلا مؤخراً، في مرحلتها الأولى. ومن ثم، ولأغراض هذا التقرير، لم تدرج هذه الآلية عند دراسة الجوانب المتعلقة بانتقال آليات الاستعراض إلى مراحل جديدة.

واو- استعراض الأمم المتحدة الدوري الشامل

23- يركز الاستعراض الدوري الشامل على الوفاء بالالتزامات في مجال حقوق الإنسان التي تعهدت بها الدول. ويُجري الاستعراضات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الذي يضم 47 دولة عضواً في مجلس حقوق الإنسان، وتدعمه أمانة الاستعراض الدوري الشامل، وهي قسم تابع لمكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتُنظّم مراجعة الأقران بشكل دوري، يجري خلالها استعراض كل عضو مرة واحدة. والإجراء حالياً في دورته الرابعة (2022-2027)، مما يعني أن كل عضو يجري استعراضه كل 4,5 سنوات في المتوسط.

24- ويستند الاستعراض إلى تقييم ذاتي تقوم به الدولة المستعرضة وتقريرين تعدهما الأمانة. وينتضمن التقريران معلومات مجمعة من كيانات الأمم المتحدة الأخرى (مثل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة) ومعلومات مقدمة من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأصحاب المصلحة الآخرين. ويساعد في الاستعراض ثلاثة مقررين يعينون عشوائياً من مجموعات إقليمية مختلفة. وتناقش حالة حقوق الإنسان في البلد في جلسة عامة بين الدولة المستعرضة والدول الأعضاء، بما في ذلك الدول غير الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان في وقت الاستعراض. ومن خصوصيات الاستعراض الدوري الشامل أن التوصيات المقدمة إلى الدول تقدم من قبل فرادى الدول، أي أنه لا يتعين أن تصادق عليها الجلسة العامة ولا يجري التفاوض بشأنها مع الدولة المستعرضة. وبدلاً من ذلك، يوضح البلد المستعرض، إما أثناء الاستعراض أو في أي وقت قبل اعتماد نتائج الاستعراض في الجلسة العامة اللاحقة لمجلس حقوق الإنسان، ما إذا كان "يدعم توصيات الدول الأخرى" (مما يعني التزاماً سياسياً بتنفيذ التوصية)، أو "يشير إليها" (مما يشير إلى عدم الموافقة). وتسعى أمانة الاستعراض الدوري الشامل إلى تتبع عملية متابعة التوصيات.

25- وشهد الاستعراض الدوري الشامل تغييرات على وجه الخصوص أثناء الانتقال من الدورة الأولى (2008-2011) إلى الثانية (2012-2016)، ومن الدورة الثانية إلى الثالثة (2017-2022)، والتي بدأتها في الأساس أمانته. وكان من أهمها ما يلي:

- حوار تفاعلي أطول أمداً (3,5 ساعة بدلاً من 3 ساعات)؛
- زيادة التركيز على تنفيذ التوصيات المقبولة والمتابعة المنظمة؛
- الاعتراف بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك توجيهات لمشاركتها في الاستعراض الدوري الشامل.

ثالثاً- مواصلة التحليل

26- ترد تمة لهذا التحليل في إضافة هذه المذكرة، المعنونة "الدروس المستفادة من آليات الاستعراض الأخرى بشأن تشغيلها والانتقال إلى مرحلة تالية: عناصر آليات استعراض الأقران الخاضعة لعمليات الانتقال والملاحظات والاتجاهات" (CAC/COSP/IRG/2023/8/Add.1).